



المؤسسات ودورها في النمو والتنمية الاقتصادية في ليبيا

د/خالد علي العجيلي المحجوبي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/جامعة صبراتة

AHMAD71N@yahoo.com

الملخص

يهدف هذا البحث الى دراسة العلاقة بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي في ليبيا، وذلك من خلال تتبع وتفحص ما طرا على مستوى نمو متوسط الدخل الفردي والمستوى المعيشي للفرد بصفة عامة من جهة ومستوى تقدم وتطور المؤسسات من جهة أخرى، في محاولة لتعميق فهم المشكلة التي تعاني منها ليبيا، كدولة نامية مرت بريح التغيير التي شهدتها المنطقة في العشرية الماضية. لقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج كان أبرزها : أن ثروة النفط قد ضمنت مستوى معيشي مقبول لليبيين خلال فترة البحث في حين شهد الدخل القومي الاجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي ومعدلات نموها تقلبات وتذبذبات مردها بشكل رئيسي الى ما شهدته البناء المؤسسي من تخبط وعبث مفتعل.

الكلمات المفتاحية / المؤسسات - النمو - التنمية - ليبيا.



المقدمة:

ليبيا كدولة نامية لا تعاني من مشاكل نقص الموارد والإمكانيات وإنما تواجه مشكلة غياب المؤسسات وضعفها، وهو ما يتطلب البناء والتطوير لهذه المؤسسات لتساهم في دفع عجلة التقدم والنمو الاقتصادي وتسريع خطاه بعيداً عن التذبذبات والتقلبات الناتجة عن الاجتهادات الشخصية والفردية غير المدروسة، فالمؤسسات لها دور لا يقل أهمية عن حجم الموارد والإمكانيات.

ورد في الكثير من الكتابات المتعلقة بالأدب الاقتصادي والتي منها كتاب ثروة الأمم لأدم سميث وغيره من الاقتصاديين مثل دارون اسيمو جلو من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا والعلوم السياسية والاقتصادي جيمس روبنسون من جامعة هارفارد في كتابهما "ماذا تفشل الأمم" ما يؤكد أن المؤسسات هي التي تلعب الدور الرئيسي في تحديد مستويات ومعدلات النمو الاقتصادي للدول، وعادتنا ما يترجم غياب المؤسسات وهشاشتها في سطوع الرأي الفردي وبروز البيروقراطية المعقدة وانعدام النزاهة وضعف الحوكمة وتصادم موجة الارهاب وتنامي الجريمة وعدم الاستقرار وجميعها تعرقل وتنشط الدور المطلوب والمنشود للمؤسسات وتؤدي بنهاية المطاف الى عطب وتشويه النمو الاقتصادي. من هنا برزت أهمية الاقتصاد المؤسسي الذي يسعى الى رفع الانتاجية والتنافسية نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي الشامل الذي يحقق مزيداً من فرص العمل والتوظيف ويوافق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع الليبي.

المشكلة البحثية:

لا شك أن الدولة الليبية تسعى جاهدة في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي الذي يضمن للمواطن الليبي حياة كريمة من خلال توفير فرص كافية وعادلة للعمل وبما يحقق مستوى معيشي مرموق إلا أنها تفتقد للمؤسسات الفاعلة والناضجة التي تضمن وتحسن صناعة المزيج الأفضل من الموارد والإمكانيات المتاحة. وبالتالي يمكننا صياغة هذه المشكلة في التساؤل الآتي :-

س/ ما هي اسباب ضعف وتذبذب النمو الاقتصادي في ليبيا كتنذب معدلات نمو الدخل القومي الاجمالي ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي ؟ وهل هناك من دور لضعف وهشاشة المؤسسات في هذه المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى ابراز العلاقة بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي الذي يوافق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، في محاولة لتعميق فهم المشكلة التي تعاني منها ليبيا كدولة نامية تمر بأحداث وصراعات منذ العام 2011 ولا زالت مستمرة. وذلك من خلال :-

1- دراسة موضوع المؤسسات والنمو في الادب الاقتصادي.

2- القاء نظرة على وضعية النمو الاقتصادي في ليبيا.

3- تحليل واقع المؤسسات العاملة في ليبيا.

4- الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات.

فرضية البحث:

يقوم هذا البحث على فرضية رئيسية تقول أن ضعف وتذبذب النمو الاقتصادي خلال فترة البحث مرده إلى هشاشة وتشوه وتخلف المؤسسات في الدولة الليبية.



منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي وذلك من خلال تتبع ودراسة مسيرة الاقتصاد الليبي منذ منتصف الثمانينات حتى تاريخ اعداد هذا البحث، بالاعتماد في ذلك على الرجوع الى ادبيات الموضوع وتفحص واستقراء البيانات والإحصاءات الواردة في العديد من الدراسات والتقارير والنشرات الاحصائية ذات الصلة بالموضوع، ثم نختم بمجموعة من النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

1. دراسة أمين حواس وأحلام هواري 2017 م (حواس وهواري، 2017).

كانت هذه الدراسة بعنوان المؤسسات كمحدد رئيسي للأداء الاقتصادي للبلدان حيث تدعم هذه الدراسة الادعاء القائل بأن المحدد الرئيسي للاختلافات الحاصلة في الازدهار الاقتصادي عبر البلدان يتمثل في الاختلافات في المؤسسات الاقتصادية. كما تستعرض هذه الدراسة الكيفية التي تؤثر فيها المؤسسات على كيفية عمل وأداء و تنمية اقتصاد ما. في المقابل أدى الدور الرئيسي المحتمل للنوعية المؤسساتية في تفسير الاختلافات الدولية في التنمية الاقتصادية بالعديد من الباحثين لمحاولة التعرف على مختلف العوامل التي تحدها. لتكشف تلك الدراسات على عدد من المتغيرات التي تتضمن الجغرافيا و المناخ و المواقف الثقافية و الجذور التاريخية للمؤسسات الحالية و الاصول القانونية. و قامت هذه الدراسة ايضا بإظهار انه خلال نصف قرن ادى نمو كوريا الجنوبية و ركود كوريا الشمالية الى اتساع فجوة الدخل بين شطري بلد كان موحدًا. حيث يمكن القول ان المؤسسات تفسر تباين الاداء الاقتصادي للكوريتين.

2. دراسة فاطمة زرواط وأمين حواس 2015م (فاطمة زرواط، 2015).

كانت هذه الدراسة بعنوان المؤسسات والنمو الاقتصادي وهدفت الى إبراز العلاقة بين تطور المؤسسات والنمو الاقتصادي و ترصدت جوهر المشكلة المزمنة التي تعاني منها البلدان النامية و تدعم الفكرة القائلة بأن البلدان تختلف من حيث نجاحها الاقتصادي بسبب مؤسساتها المختلفة، والقواعد التي تؤثر في كيفية عمل الاقتصاد وقامت هذه الدراسة أيضا على إظهار انه خلال نصف قرن فقط أدى نمو كوريا الجنوبية وركود كوريا الشمالية إلى اتساع فجوة الدخل بين شطري بلد كان موحدًا فلا يمكن القول بأن عوامل الجغرافيا والثقافة، والجهل تفسر تباين الأداء الاقتصادي للكوريتين بل أن المسئول على ذلك هو اختلاف المؤسسات في كلا البلدين. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أنه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة فإنه يتوجب بناء وتطوير مؤسسات فعالة لإنجاح سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي وعلى سبيل المثال تطور المؤسسات القضائية يعزز استقلالية القضاء مما يؤدي إلى توفير خدمات تتناسب مع الحاجات الاقتصادية خاصة في مجال فصل النزاعات المالية والاستثمارية.

3. دراسة العجلوني 2013 م (العجلوني، 2013).

كانت هذه الدراسة بعنوان أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والنمو الاقتصادي خلال 1996 - 2011 م، وذلك من خلال القيام بتحليل خصائص ومبادئ مؤشرات الحكم الرشيد في البلدان العربية على المدى القصير وما مدى القدرة على ادامته بما يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد ذو التأثير الثابت، وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير للحاكمية الرشيدة



على معدل النمو الاقتصادي في البلدان العربية، حيث أظهر التحليل أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط إيجابياً بمستوى تطور المؤسسات.

4. دراسة كوفمان وكراي (Kaufmann & Kraay, 2002).

كانت هذه الدراسة بعنوان النمو دون ادارة الحكم، وهي من ابرز الدراسات التي قامت بدراسة اثر الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي، حيث قامت بدراسة العلاقة السببية بين ادارة الحكم والنمو الاقتصادي كدراسة حالة لدول امريكا اللاتينية ودول الكاريبي، إذ اعتبرت هذه الدراسة أن الدخل الفردي دالة في نوعية ادارة الحكم والذي يقاس بمتوسطات مؤشرات ادارة الحكم والمتمثلة في ستة متغيرات هي الصوت، والمسائلة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، والأطر التنظيمية، ومكافحة الفساد. كما أن أحد هذه المتغيرات الستة دالة في الدخل الفردي. لقد خلصت هذه الدراسة الى وجود تأثير سببي قوي ينطلق من ادارة الحكم الى الدخل الفردي، حيث يؤدي تحسين نوعية ادارة الحكم الى زيادة الدخل الفردي، وهو ما يؤكد مدى أهمية ادارة الحكم الراشد بالنسبة للتنمية الاقتصادية للبلدان.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة مع موضوع الدراسة الحالية، وتختلف كل دراسة عن الأخرى بحسب الهدف الذي تسعى لتحقيقه، والمنهجية التي تتبعها، والأدوات المستخدمة لتحقيق هدف الدراسة، والنتائج التي تم التوصل إليها، حيث ركزت الدراسة الاولى والثانية على تفسير تباين الاداء الاقتصادي للكوريتين وأرجعته إلى الاختلاف في المؤسسات الاقتصادية، أما الدراسة الثالثة والرابعة فقد تناولتا مؤسسة الحكم (المؤسسات السياسية) وما هو أثرها على النمو والتنمية الاقتصادية. وكانت هذه الدراسات عاملا مساعدا في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، وبناء أداتها، وتفسير نتائجها، ومن خلال الاستعراض السابق تبين أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، حيث تمثل أوجه التشابه في أن المؤسسات على اختلاف أنواعها تلعب دورا مهما في النمو والتنمية الاقتصادية، وأن كل من هذه الدراسة والدراسات السابقة تناول موضوع المؤسسات وأهميتها للدول في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. وبالنسبة لهذه الدراسة فقد تميزت عن الدراسات السابقة بأنها تخصص بدراسة الحالة الليبية فقط وأخذت بالتعامل مع المؤسسات بكل أنواعها سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية موظفة في ذلك مجموعة من المؤشرات لم تستخدم في الدراسات الاربعة السابقة. وتأتي نتائج هذه الدراسة في مجملها خاصة بالحالة الليبية.

أولا/المؤسسات والنمو في الادب الاقتصادي

يقول آدم سميث في كتابه (ثروة الامم 1776) نادرا ما تزدهر التجارة والصناعات في دولة ما لا تتمتع بإدارة منتظمة للعدالة ولا يشعر الناس أنهم آمنون عند حيازتهم لأموالهم، أي لا يمكن للتجارة والصناعة أن تزدهر في أي دولة لا توجد فيها درجة معينة من الثقة في عدالة الحكومة. وهو ما يؤكد أن الاهتمام بموضوع العلاقة بين المؤسسات والنمو والتنمية الاقتصادية ضاربا في القدم وقد خاض فيه الاقتصاديون الاوائل.

ورد في كتاب لماذا تفشل الامم (Acemoglu & Robinson, 2012, p35) Why Nations)

(Fail) أن المؤسسات هي التي تلعب الدور الرئيسي في تحديد مستويات ومعدلا النمو الاقتصادي للدول، حيث يرى المؤسسون الجدد أن المحددات الرئيسية لمستويات التنمية ومعدلات النمو هي المؤسسات على وجه





التحديد دون غيرها، إذ تحدث الاختلافات الحاصلة في مستويات التنمية بين البلدان أساسا نتيجة وجود اختلافات في نوعية مؤسساتها.

لقد اهتم الكثير من الباحثين الاقتصاديين بأسباب الاختلاف بين الدول في مستوى الدخل الفردي واختلاف مستويات النمو والتنمية الاقتصادية من دولة الى اخرى، هل السبب يكمن في وفرة الموارد أم المؤسسات أم غير ذلك، حيث اتفق الكثير منهم على أن هناك تأثير قوي وعلاقة واضحة ما بين مدى قوة المؤسسات في بلد ما وبين ما يحققه هذا البلد من دخل من خلال مساهمة هذه المؤسسات القوية في ترسيم وتحقيق معدلات عالية للنمو والتنمية الاقتصادية في هذه البلدان (فاطمة زرواط، 2015، صص 143، 142). يرى (Douglas North) أن المؤسسات هي قواعد اللعبة في مجتمع ما، أو القيود التي وضعت إنسانيا والمحددة لشكل التفاعل البشري، كما يقصد بالمؤسسات القيود الرسمية المتمثلة في القوانين والداستاتير، والقيود غير الرسمية المتمثلة في العادات والتقاليد، والسياسات الحكومية المتمثلة في التنفيذ والعقاب التي تحدد التفاعلات بين المتعاملين الاقتصاديين (North, D. (1990,p3).

كما يرى (North and Thomas) أن المؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية و هياكل الحوافز وتكاليف المعاملات، فعندما يتوفر الامان فيما يتعلق بحقوق الملكية ومحدودية المخاطر القانونية والاقتصادية، وتكون العقبات البيروقراطية محدودة، يكون الوصول الى اسواق العمل أمنا، وبالتالي فإنه من المرجح أن تزدهر فيها الاعمال وتزيد الانتاجية وترتفع فيها مستويات الدخل الفردي، أما بالنسبة للمجتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بحقوق الملكية ومحدودية اللجوء الى القانون، والفساد الشديد، أو المطالب البيروقراطية الخانقة، هو ما يجعلها اقل جذبا لاستثمارات اصحاب المشاريع. كما وتشمل هذه التأثيرات ايضا انخفاضا في مستويات راس المال البشري وانخفاضا في حجم التجارة والاستثمار الاجنبي (Maseland, 2013).

إن الفرضية التي تقول أن الاختلافات في المؤسسات هي المحددات الأساسية للنجاح الاقتصادي على المدى الطويل، تحتاج إلى ادلة، وتوضيح بأن الاختلافات في الدخل التي نراها بين البلدان لا تستند إلى الاختلافات في الموارد الطبيعية أو الجوانب الأخرى من الجغرافيا.

لقد قدم (OLSEN, 1996) أفضل الادلة على صحة الفرضية السالفة الذكر مستنبطاً ذلك من تجارب التاريخ حول التأثير الكبير للمؤسسات على النجاح الاقتصادي، فلو نظرنا الى مدينة (Nogales) الحدودية بين ولاية اريزونا الامريكية والمكسيك، حيث يقدر متوسط الدخل في نصف المدينة الشمالي الواقع في الولايات المتحدة ثلاثة اضعاف متوسط الدخل مقارنة بمتوسط الدخل في النصف الجنوبي الواقع في المكسيك، كما أن المستوى التعليمي أعلى في الشمال وشبكات الطرق أفضل ومعدلات وفيات الاطفال منخفضة جداً، إذا لماذا الاختلاف في مستويات المعيشة في الجانبين رغم التوافق الجغرافي والمناخي والعرقى؟

كتب (Daron Acemoglu) عام 1999 في مجلة (Esquire) حول المدينة سالفة الذكر، أن الاختلاف الرئيسي يتمثل في تمتع الجانب الشمالي من الحدود بالقانون و النظام و خدمات حكومية يمكن الاعتماد عليها، حيث يمكن لمواطني هذه المدينة الذهاب لأعمالهم اليومية و أنشطتهم دون خوف على حياتهم أو سلامتهم أو حقوق ملكيتهم. اما على الجانب الآخر يعاني السكان من مؤسسات تغذي الجريمة والكسب غير المشروع و انعدام الأمن.



هناك أمثلة تاريخية كثيرة تقدم لنا أدلة صريحة على صحة الفرضية سالفة الذكر، فلدينا مثال ألمانيا الغربية والشرقية بعد فترة الحرب العالمية الثانية، وكذلك مثال كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، حيث تشير التقديرات في عام 2010 م إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الثابتة للدولار عام 2005 م يقدر 1612 دولار أمريكي في كوريا الشمالية مقارنةً بـ 26609 دولار أمريكي في كوريا الجنوبية، بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات الصحية في كوريا الشمالية مقارنةً بشقيقتها الجنوبية، ويزداد الأمر وضوحاً في الفوارق بين الكوريتين عند لقاء نظرة عبر الفضاء الخارجي ليلاً، حيث نلاحظ أن الفجوة الاقتصادية تزداد وضوحاً من خلال صورة القمر الصناعي لكلا البلدين وبشكل ملفت للنظر، حيث نشاهد صورة ليلية للخارطة الخاصة بكوريا الشمالية وهي مظلمة ظلاماً دامساً بسبب عدم توفر الكهرباء التي تعد المصدر الرئيسي والضروري للقيام بأي نشاط اقتصادي على عكس خارطة كوريا الجنوبية التي تتوهج ليلاً دليلاً على توفر الكهرباء وعلى المستوى المعيشي الأفضل، حيث تشير إحصائيات كوريا إلى أن إنتاج كوريا الجنوبية من الكهرباء قد بلغ 540.4 مليون كيلو وات ساعة في العام 2016 م بينما بلغ إنتاج كوريا الشمالية من الكهرباء نحو 23.9 مليون كيلو وات ساعة.

إذا ما الذي يفسر هذه الاختلافات الواسعة بين المتناقضين الجغرافياً واحدة والمناخ متماثل والعرق واحد؟ في الحقيقة لا نجد إلا تعليلاً واحداً لكل هذه الحالات، ألا وهو اختلاف المؤسسات، ففي كوريا الشمالية أعتمد النظام الدكتاتوري الذي انتهج نموذجاً شيوعياً عرف بنظام (Juche) الذي يمنع الملكية الخاصة واقتصاد السوق، أما في كوريا الجنوبية فقد أعتمد نظاماً ديمقراطياً انتهج نموذجاً رأسمالياً لا يمنع الملكية الخاصة ويترك القيادة إلى اقتصاد السوق ويشجع المؤسسات الاقتصادية والاستثمار في الموارد البشرية بهدف رفع القدرة التنافسية وفتح المجال ألا محدود أمام صادراتها إلى كل بلدان العالم، مما أفضى إلى تحقيق أسرع وأفضل معدلات النمو على مستوى العالم، ثم توجت كوريا الجنوبية مسيرتها نحو التنمية بتحولها إلى بلد ديمقراطي خلال العقود القليلة الماضية وبمزيد من التحرر الاقتصادي، وبالتالي فإن تبني منهج مؤسسي مختلف في الكوريتين أدى إلى تباين مختلف في الثروات الاقتصادية من خلال معدلات نمو مختلفة عبر العقود الماضية (حواس وهواري، 2017، ص 127 - 132).

مما لا شك فيه أن مؤسسات تعتبر من المحددات الرئيسية لنجاح عملية النمو والتنمية الاقتصادية لأي بلد في هذا العالم المتعدد الاعراق والمختلف جغرافياً وإيديولوجياً، فإذا توفرت الإرادة السياسية التي تصنع المؤسسة السياسية الناجحة في إقليم جغرافي فإن ذلك يبنى بتحقيق تنمية اقتصادية في مستقبل قريب. عندما تتوفر المتطلبات الرئيسية الآتية في المؤسسات القائمة في إقليم معين كحماية حقوق الملكية وسيادة القانون والبيروقراطية الفعالة والشفافية وانعدام القيود السياسية على السلطة التنفيذية، فإن ذلك يؤثر بشكل إيجابي وفعال في أحداث ونجاح التنمية الاقتصادية (Easterly, 2001, p211).

إن العلاقة بين جودة المؤسسات ومستويات التنمية العالية هي علاقة سببية ذات اتجاهين وبالتالي كلما ارتفعت مستويات الدخل في البلدان كلما تحسنت وأصبحت المؤسسات أكثر جودة، ولعل ما حققته دول الخليج في المنطقة العربية في الوقت الراهن لأبلى دليل على ذلك. فكلما زادت مستويات الدخل لدى الأفراد زادت مطالباتهم بتحسين جودة مؤسساتهم التي تصنع لهم مستويات معيشية وسعادة أفضل. وقد أثبتت العديد من الدراسات وجود ارتباط وثيق وإيجابي بين جودة المؤسسات وتطور نصيب الفرد من الدخل وربما نستعير عن ذلك بمسمى جودة الحياة.



ثانيا/ النمو الاقتصادي في ليبيا.

بعد استقلال ليبيا في عام 1951 م كان الاقتصاد الليبي يعتمد على النشاط الزراعي، حيث كان يستوعب 70% من الايدي العاملة في الاقتصاد ويساهم بنحو 30% من الناتج المحلي الاجمالي، فقبل اكتشاف النفط والغاز كان هذا الاقتصاد من أفقر اقتصاديات العالم، إلا ان الحال قد تغير باكتشاف النفط وبكميات كبيرة في العام 1962 م (أريستومين، 2006). منذ ذلك التاريخ بدء دعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بقوة حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي للفرد نحو 12380 دولار امريكي في العام 2010م (World Bank, Data).

خلال الفترة 1961 – 2010 ارتفعت اسعار النفط مما ادى الى زيادة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنحو يقارب ثلاثة ارباع الناتج المحلي الاجمالي، كما شكل النفط نحو 93% من العائدات الحكومية ونحو 95% من عائدات الصادرات.

نظرا لما مرت به ليبيا من عقوبات دولية وانعدام الاستثمار في القطاع النفطي بسبب نقص الاستثمارات والتكنولوجيا فقد انخفض انتاج البلاد من النفط الى 1.65 مليون برميل يوميا بدلاً من 3 مليون برميل يومياً في العام 1969 م (أريستومين، 2006، ص 1).

لقد عرف الاقتصاد الليبي تدخلا واسعا للحكومة إثر تحوّلها إلى دولة اشتراكية في بداية السبعينات فخلال العقد الذي أعقب اكتشاف النفط، تبنت ليبيا اقتصاداً مزدوجاً دون أن يكون هناك انسجاماً بين القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية. لقد جاء التأميم متزامنا مع خطة اقتصادية طموحة للتصنيع واعتمادا على تجربة الجزائر المجاورة وقد اعتمد التصنيع خلال السبعينات بصورة رئيسية على منتجات الصناعة النفطية وعلى الصناعات التحويلية.

شهدت ليبيا خلال فترة منتصف السبعينيات تغيرات على مستوى الحياة السياسية والاقتصادية وتحديدا عندما طرحت القيادة الليبية في ذلك الوقت نظاما سياسيا جديدا وفقا لرأي شخصي محض نتج عنه تغيرات جوهرية في مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و تم الغاء العمل بالدستور.

كان من ابرز ملامح تلك التغيرات اقتصاديا الغاء حقوق الملكية الخاصة ومنع التجارة وإلغاء حسابات المدخرات الخاصة وأصبحت القروض مقتصرة على المؤسسات العامة بدلا من منحها للقطاع الخاص. وفي أوائل التسعينيات شهد الاقتصاد الليبي ترددا في الانفتاح على السوق واستمر القطاع العام في هيمنته على اغلب الانشطة الاقتصادية، وأثرت العقوبات المفروضة على ليبيا تأثيرا بليغا على اغلب المؤسسات العاملة بالبلاد.

مع مطلع الالفية الجديدة وبعد تجاوز البلاد لأغلب المشاكل الدولية التي منها قضية لوكربي وما دفع فيها من تعويضات للضحايا ومشكلة التصنيع الحربي وتخلي ليبيا عن موضوع التسليح الذي على إثره تم نقل متعلقات البرنامج الى الولايات المتحدة دون أي تعويضات، في محاولة للاندماج في المجتمع الدولي استمرت لعشرة سنوات أخرى تقريبا في اتجاه الإصلاح المؤسسي الذي طال العديد من المؤسسات وخاصة الاقتصادية وتجنب السياسية.

إلا أن المتغيرات السياسية الحاصلة في دول جنوب المتوسط وخاصة في كل من تونس ومصر وما تطورت اليه الحال من سقوط للأنظمة السياسية، لم تشي إلا وأن صدعت البيت الداخلي لليبيا وتركتها في حالة

تصدع وسقوط لأغلب المؤسسات العاملة بالبلاد، وهو ما أفضى بالليبيين الى أن يمسوا ويصبحوا على أمل دولة المؤسسات والقانون.

رغم ما شهدته ليبيا من عدم استقرار في نظامها الاقتصادي والسياسي وما نتج عنه من تغيرات وعدم استقرار في بناء مؤسساتها السياسية و الاقتصادية، إلا أن ثروة النفط قد ضمنت مستوى معيشي مقبول لليبيين خلال فترة البحث في حين شهد الدخل القومي الاجمالي ونصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي ومعدلات نموها تقلبات وتذبذبات مردها بشكل رئيسي الى ما شهدته البناء المؤسسي من تخبط وعبث مفتعل.

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كان اتجاهه ناحية الانخفاض عبر السنوات الممتدة من 1985 - 2004 م، حيث حقق معدل نمو متوسط الفرد من الدخل القومي اشارة سالبة في اغلب السنوات المشار اليها، الامر الذي يعكس حالة سوء التصرف في الموارد والإمكانيات التي تمتلكها البلاد، وتتوافق هذه الفترة مع التغيرات الجوهرية التي شهدتها الدولة ومؤسساتها نحو نظام وبناء مؤسسي جديد لم يستطع تحقيق الاهداف المرجوة منه وذلك بدليل عدم القدرة على تطوير ونمو الدخل القومي الاجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي خلال الفترة المشار اليها.

أما السنوات الممتدة من 2005 - 2010 م فقد شهد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي اتجاهها نحو الارتفاع كان مرده ما حصل بسوق النفط العالمي من ارتفاع لأسعار النفط وزيادة الطلب العالمي على هذه السلعة، حيث حقق معدل نمو متوسط الفرد من الدخل القومي اشارة موجبة في أغلب السنوات المشار اليها وذلك باستثناء العام 2009 م الذي سجل فيه متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي انخفاضا واضحا نظراً لتبعات الازمة الاقتصادية العالمية في تلك الفترة، حيث إن آثار الازمة الاقتصادية على ليبيا كانت واضحة من جراء انخفاض الطلب العالمي علي النفط نتيجة لمعاناة الاقتصاد العالمي من ركود من جراء الازمة المالية العالمية، إذ قامت ليبيا بتخفيض حصتها الإنتاجية خلال عامي 2008-2009 تطبيقاً لقرار منظمة أوبك، بتخفيض حصص الإنتاج، وهو ما أدى الي تراجع حجم الصادرات النفطية لليبيا، بنسبة انخفاض 9.05 %، أما متوسط الأسعار فقد بلغ 96.4 دولار للبرميل في عام 2008 وانخفض الي 61.4 دولار للبرميل في عام 2009 م، أي بنسبة انخفاض 36.3% (مصرف ليبيا المركزي التقرير السنوي، 2009 ص ص 46-47). وهو ما يعني ويؤكد استمرارية اعتماد الدولة الليبية في اقتصادها ولفترة زادت عن نصف قرن على مورد ناضب ودون أي تطوير ملموس يدعم مصادر الدخل القومي الاخرى غير النفط، إن ما سبق يؤكد فشل مؤسسة الدولة في ليبيا في تطوير وتنويع مصادر الدخل القومي وإن ما حصل من ارتفاع في قيمة الدخل القومي والدخل الفردي في السنوات 2005 - 2010 مرده الى عوامل خارجية متمثلة في الطلب العالمي على النفط.

إن المتأمل في الجدول المقابل والخاص بإجمالي الدخل القومي وبنصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في ليبيا بالأسعار الجارية للدولار الامريكى¹ ومعدل نموه يلمس حقيقة أن ثروة النفط قد ضمنت مستوى معيشي مقبول لليبيين خلال فترة البحث في حين شهد الدخل القومي الاجمالي ونصيب الفرد من اجمالي الدخل

¹ - لقد تم استخدام الاسعار المقومة بالدولار الامريكى بدلاً من الدينار الليبي نظراً لان الدينار الليبي لم يحافظ على قيمته وهو اقل استقراراً لو قارناه بباقي العملات الاجنبية وخاصة الدولار الامريكى وذلك خلال فترة البحث.



القومي ومعدلات نموها انخفاضات وتقلبات وتذبذبات مردها بشكل رئيسي الى ما شهده البناء المؤسسي من تخبط وعبث مفتعل.

جدول رقم (1) الدخل القومي الاجمالي بالأسعار الجارية للدولار الامريكي ونصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي

السنة	الدخل القومي الاجمالي (مليار دولار)	الدخل الفردي (دولار)	معدل نمو الدخل الفردي %
1985	27.105	8159	-
1990	32.691	8555	4.9 +
1995	29.894	6803	20.5 _
2000	32.771	6402	5.9 _
2002	20.48	5170.00	19.2 _
2003	26.27	5160.00	0.2 _
2004	33.12	5140.00	0.4 _
2005	47.33	6860.00	33.5 +
2006	54.96	8600.00	25.4 +
2007	67.52	10400.00	20.9 +
2008	87.14	12200.00	17.3 +
2009	63.03	12090.00	0.9 _
2010	74.77	12380.00	2.4 +
2011	34.70	4690.00	62.1 _
2012	81.87	11550.00	146.3+
2013	65.50	10750.00	6.9 _
2014	41.14	7610.00	29.2 _
2015	27.84	5690.00	25.2 _
2016	26.22	4560.00	19.9 _
2017	38.12	5330.00	16.9 +
2018	48.32	6330.00	18.8 +

الجدول من اعداد الباحث استنادا على المصادر الاتية:

1- WORLD BANK, DATA, <https://data.worldbank.org/country/libya?view=chart>

2- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الأول، 2008، الجدول 27. الربع الثاني 2006، الجدول 25. 2000م، الجدول 21.

3- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، العدد السابع والثلاثون، 1993م، الجدول رقم 8، ص 77. العدد 2011، 55، ص 47.



ثالثاً/ واقع المؤسسات الليبية.

من بين التقارير الدولية التي تساعدنا على فهم العوامل الرئيسية التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي وأسباب نجاح بعض البلدان اقتصادياً دون غيرها، التقرير الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) في عام 1979 م، واشتمل على 16 دولة أوروبية فقط، ثم بدأ التقرير في الصدور بعد ذلك بشكل متتابع، وصحب ذلك زيادة في عدد الدول المدرجة التي بلغ عددها 148 دولة في تقرير التنافسية العالمية (2013-2014) وأخذت ليبيا تدرج في هذا التقرير منذ عام 2007 حيث يتم اعداد هذه التقارير بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات والهيئات في العالم. وتتوزع مؤشرات هذا التقرير على ثلاث بنود رئيسية هي بند المتطلبات الأساسية، بند معززات الكفاءة، بند عوامل تطور الابداع والابتكار (المحجوبي، 2014 ص ص 213-238). إن المؤشر الاكثر أهمية من بين كل المؤشرات الواردة بالتقرير هو مؤشر المؤسسات التي نحن بصدد تفحصها ودراستها ومن ثم الاستفادة من نتيجة فحصها في موضوع هذا البحث، من خلال استشفاف وتلمس دور وتأثير المؤسسات في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في ليبيا.

• مؤشر المؤسسات الليبية:

نظراً لحدثة ادراج ليبيا في تقرير هذا المنتدى وكما اشرنا انفاً بأن ادراج ليبيا في تقارير هذا المنتدى كانت في العام 2007 م، كما أن العام 2011 يعد تاريخ فاصل لليبيا بين مرحلتين واضحتي المعالم، فقد تعمدنا أخذ بيانات هذا التقرير المشار اليه سابقاً عن فترة سابقة وأخرى لاحقة بالتاريخ المحدد للتحويلات الفاصلة، ووفقاً لهذا المؤشر (مؤشر المؤسسات) فان اداء المؤسسات الليبية كان متأخراً مقارنة بباقي بلدان العالم خلال المرحلتين المشار إليهما أعلاه، بل أن المرحلة الثانية والتي عقيبت العام 2011 قد شهدت تراجعاً ملحوظاً، حيث سجل هذا المؤشر تراجعاً بستين رتبة في العام (2013-2014) مقارنة بالعام 2008-2009 ويعود ذلك الى تراجع نسبه المؤشرات الفرعية المكونة له، والتي من ابرزها مؤشر كلفة الارهاب.

➤ تراجع ترتيب ليبيا الى 132 وتراجع مركز ليبيا حسب مؤشر كلفة الارهاب 116 رتبة في العام (2013-2014) مقارنة بالعام 2008-2009.

➤ تراجع ترتيب ليبيا حسب مؤشر تكلفه العنف والجريمة على الاعمال الى المركز 88، حيث تراجع مركز ليبيا حسب هذا المؤشر باثني وثمانين رتبة في العالم (2013-2014) مقارنة بالعام 2008-2009.

➤ تراجع ترتيب ليبيا حسب مؤشر حماية حقوق صغار حملة الاسهم الى المركز 147، إذ تراجع مركز ليبيا بسبب هذا المؤشر 69 رتبة خلال الفترة المشار اليها.

➤ تراجع ترتيب ليبيا وفق المؤشر الفرعي هدر الاموال العامة الى الترتيب 118، حيث تراجع مركز ليبيا وفق هذا المؤشر ستون رتبة خلال الفترة المشار اليها.

➤ تراجع مركز ليبيا وفق المؤشر الفرعي حماية الملكية الفكرية، والمؤشر الفرعي جودة خدمات الشرطة، والمؤشر الفرعي جوده فعالية مجالس إدارة الشركات ب 58 رتبة، 46 رتبة، 46 رتبة على التوالي كما هو موضح بالجدول المقابل الذي يبين المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الرئيسي مؤشر المؤسسات.





الجدول (2) ترتيب ليبيا حسب مؤشر المؤسسات في عام (2009-2008) و(2013-2014).

التغير في الرتبة	2014-2013		2009-2008		مؤشر المؤسسات
	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	
	3.2	125	3.9	65	
↓60	3.4	116	-	103	1- حقوق الملكية.
↓13	2.2	146	-	88	2- حماية الملكية الفكرية.
↓58	2.4	118	-	58	3- هدر الأموال العامة.
↓60	3.1	67	-	63	4- الثقة في السياسيين.
↓4	3.3	102	-	-	5- المدفوعات غير المنظمة والرشاوي.
-	3.2	97	-	59	6- استغلال القضاء.
↓38	2.9	90	-	68	7- المحسوبية في اتخاذ القرار من الموظفين.
↓22	2.8	100	-	69	8- الهدر في الإنفاق الحكومي.
↓31	2.9	121	-	86	9- عبء التشريعات الحكومية.
↓35	2.9	124	-	-	10- كفاءة الاطار القانوني في تسوية النزاعات.
-	2.9	115	-	-	11- كفاءة النظام القانوني في الطعن في الأنظمة الحكومية.
-	3.5	125	-	100	12- ثقافة السياسات الحكومية.
↓25	4.1	132	-	16	13- كلفة الارهاب على الاعمال..
↓116	4.3	88	-	6	14- كلفة العنف والجريمة على الأعمال.
↓82	5.5	52	-	9	15- الجريمة المنظمة.
↓43	2.7	140	-	94	16- جودة خدمات الشرطة.
↓46	3.6	102	-	62	17- أخلاقيات المؤسسات الخاصة.
↓40	2.6	146	-	124	18- قوة المعايير المحاسبية.
↓22	3.1	147	-	131	19- فعالية مجالس إدارة الشركات.
↓46	2.6	147	-	78	20- حماية حقوق صغار حملة الاسهم.
↓69	-	-	-	-	21- قوة حماية المستثمرين.

المصدر/ من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات:

1- World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports, 2008-2009, P21

2- World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports, 2013-2014, P2





إن المتأمل في ترتيب المؤسسات الليبية قبل العام 2011 م وهو العام الذي سقطت فيه منظومة المؤسسات الليبية يجد تخلفها وعدم مواكبتها للتغيرات الحاصلة في مؤسسات دول العالم بصفة عامة ومؤسسات الدول النامية بصفة خاصة ودليلنا في ذلك هو عدم احراز أي تقدم في ترتيب مؤسساتها بل تراجعها مقارنة بباقي بلدان العالم الداخلة في هذا التصنيف، الأمر الذي يعكس الواقع الهش الذي كانت تعاني منه هذه المؤسسات (WEF, GCR, 2007-2010).

أما بالنسبة الى ترتيب المؤسسات الليبية بعد العام 2011 م نلاحظ تدهورها بدرجة حادة الأمر الذي يعني تدهور وسقوط المنظومة المؤسسية بشكل شبه كامل وهو ما تؤكد قراءات مؤشر المؤسسات بعد التاريخ المذكور انفاً بسبب تدهور أغلب مؤشرات الفرعية الاحدى والعشرون كما هو بالجدول السابق.

بمقارنة القراءات المتحصل عليها من مؤشر المؤسسات الليبية الموضحة في الجدول رقم (2) والذي أفصح عن ترديها وهشاشتها بل وسقوطها وذلك بمستويات النمو في الدخل القومي الاجمالي ونصيب الفرد منه الموضح في الجدول رقم (1) التي شهدت انخفاضات وتقلبات وتذبذبات خلال فترة البحث نستنتج أن ما سبق يعطي إجابة واضحة وجلية عن التساؤل الوارد في اشكالية هذا البحث ويتفق مع الفرضية الاساسية التي تقول: _ أن ضعف وتذبذب النمو الاقتصادي خلال فترة البحث مرده إلى هشاشة وتشوه وتخلف المؤسسات في الدولة الليبية.

إن تأثير ودور المؤسسات في النمو والتنمية المستدامة لا يقتصر فقط على المؤسسات الاقتصادية فحسب بل على كافة مؤسسات الدولة من مؤسسات عدلية وأمنية وتعليمية وصحية وسياسية. فلا شك في أن المفاهيم المتعلقة بالحكم الصالح ودور المؤسسات في النمو والتنمية المستدامة تأتي في مقدمة ما استفاده العالم من دروس من جراء ما أصابه من أزمات وما اكتسبه من خبرات اقتصادية وإدارية ومؤسسية. فقد أثبتت التجربة العملية أن هناك صلة وثيقة لا يمكن إغفالها بين الحكم الصالح والنمو والتنمية المستدامة، حيث تشير الأدلة إلى أن ممارسة السلطة بشكل يضمن حقوق ومصالح الجميع يمكن أن يضيف إلى نمو متوسط دخل الفرد نسبة تقارب 2% سنوياً (البريكان وآخرين، 2006، ص6). ومن أهم المؤشرات التي يمكن الاستعانة بها في تحليل هذا الموضوع ودراسة ما مدى صلاح نظام الحكم وجودته وبالتالي محاولة الربط بين واقعه وواقع النمو والتنمية المستدامة في بلادنا مؤشر مكافحة الفساد (Control of Corruption) الذي يصدر عن مؤسسة البنك الدولي.

• مؤشر مكافحة الفساد Control of Corruption

يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي وهو عبارة عن مؤشر يتعلق بإدارة الحكم ، يتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة ، ويقاس الإدراك الحسي للمفاهيم التالية (المحجوبي، 2017، ص ص 213-238).

- الفساد بين المسؤولين الحكوميين.
 - الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية.
 - مدى تواتر تقديم " أموال غير قانونية " إلي الرسميين والقضاة.
 - مدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمات المالية.
- إن درجات هذا المؤشر تتراوح بين -2.5 ، + 2.5 والقيم العلية الموجبة هي الأفضل.



الجدول رقم (3)

مؤشر مكافحة الفساد Control of Corruption

السنوات	قيمة المؤشر
1996	-0.97
1998	-0.78
2000	-0.83
2002	-0.82
2003	-0.81
2004	-0.84
2005	-0.87
2006	-0.89
2007	-0.83
2008	-0.81
2009	-1.1
2010	-1.26
2015	-1.69

www.arabstats.org/indicator.asp?ind=%gid=11&sgid=46

The World Bank, Data, <https://data.worldbank.org/>

• تحليل مؤشر مكافحة الفساد في ليبيا:-

يبين الجدول رقم (3) تطور مؤشر مكافحة الفساد في ليبيا خلال الفترة 1996 - 2015 حيث سجل مؤشر مكافحة الفساد -1.69 في عام 2015 وهي أعلى درجة خلال فترة الدراسة بالنسبة لليبيا، حيث تشير هذه الدرجة إلي وضعية مرتفعة من الفساد.

إن المتتبع لهذا المؤشر خلال سنوات البحث يلاحظ أنه في كل السنوات قد سجل درجة سالبة وعدم تسجيله لأي درجة موجبه، كما أنه لم يتعدى سالب واحد خلال الفترة 1996 م- 2008 م ،أما بداية من عام 2009 م وحتى 2015 م قفز هذا المؤشر فوق مستوى سالب واحد وأخذ في الارتفاع سنة بعد أخرى حتى وصل سالب 1.69 ،الأمر الذي يشير إلي وضعية سيئة علي سلم الفساد بل أن السنوات الأخيرة وخاصة بعد الاحداث السياسية والأمنية التي حصلت في عام 2011 م قد زادت سوءً. هذا يؤكد أن الفساد في ليبيا نحو اتجاه الزيادة سنة بعد أخرى وتحديدا في ادارة الحكم وجودته وما يتعلق بمنظومة المؤسسات السياسية في ليبيا والتي هي جزء يتجزأ من المنظومة المؤسسية في ليبيا بشكل عام ، وهو ما يفسر التذبذب الحاصل في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة البحث، حيث أن الضعف والتذبذب في النمو الاقتصادي خلال فترة البحث مرده إلى هشاشة وتشوه وتخلف المؤسسات في الدولة الليبية. إن ذلك يؤيد الفرضية الرئيسية للبحث وبشكل واضح.



رابعاً/ النتائج والتوصيات:
النتائج:

1- رغم ما شهدته ليبيا من عدم استقرار في نظامها الاقتصادي والسياسي وما نتج عنه من تغيرات وعدم استقرار في بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية، إلا أن ثروة النفط قد ضمنت مستوى معيشي مقبول لليبيين خلال فترة البحث في حين شهد الدخل القومي الاجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي ومعدلات نموها تقلبات وتذبذبات مردها بشكل رئيسي الى ما شهدته البناء المؤسسي من تخبط وعبث مفتعل.

2- إن نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في ليبيا ومعدلات نموه شهد تذبذبات مستمرة طيلة الفترة المذكورة.

3- إن المتأمل في واقع ترتيب المؤسسات الليبية قبل العام 2011 م وهو العام الذي سقطت فيه منظومة المؤسسات الليبية يجد تخلفها وعدم مواكبتها للتغيرات الحاصلة في مؤسسات دول العالم بصفة عامة ومؤسسات الدول النامية بصفة خاصة ودليلنا في ذلك هو عدم احراز أي تقدم في ترتيب مؤسساتها بل تراجعها مقارنة بباقي بلدان العالم الداخلة في هذا التصنيف، الامر الذي يعكس الواقع الهش الذي كانت تعاني منه هذه المؤسسات.

4- بالنسبة الى واقع وترتيب المؤسسات الليبية بعد العام 2011 م نلاحظ تدهورها بدرجة حادة الامر الذي يعني تدهور وسقوط المنظومة المؤسسية بشكل شبه كامل وهو ما تؤكدته قراءات مؤشر المؤسسات بعد التاريخ المذكور انفاً بسبب تدهور أغلب مؤشرات الفرعية الاحدى والعشرون.

5- أن ظاهرة الفساد في ليبيا نحو اتجاه الزيادة سنة بعد أخرى وتحديدا في ادارة الحكم وجودته وما يتعلق بمنظومة المؤسسات السياسية في ليبيا والتي هي جزء يتجزأ من المنظومة المؤسسية في ليبيا بشكل عام، وهو ما يفسر التذبذب الحاصل في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة البحث، حيث أن الضعف والتذبذب في النمو الاقتصادي خلال فترة البحث مرده إلى هشاشة وتشوه وتخلف المؤسسات في الدولة الليبية.

التوصيات:

1- العمل على توفير الامن والاستقرار للبلاد وإتباع نظام سياسي واقتصادي يضمن الاستمرار والنجاح لمؤسساتها المختلفة ويحافظ على ثرواتها وإمكاناتها المادية ويطورها بالشكل الذي يضمن تنوعها واستدامتها.

2- العمل على تنويع الاقتصاد الليبي من خلال الاستفادة من الثروة النفطية الهائلة في تطوير باقي القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية المختلفة.

3- بناء وتطوير النظام المؤسسي في ليبيا من خلال بناء مؤسسات قوية تهدف بالدرجة الاولى الى المحافظة والحماية لحقوق الملكية وصغار المستثمرين والأموال العامة واختيار السياسيين الوطنيين الكفاء ورفع مستويات الثقة بهم وتقوية الجهاز القضائي الضامن للحقوق واستمرارية العدالة من خلال الرفع من كفاءاته ومحاربة انماط الفساد المختلفة من وساطة ومحسوبية بالرفع من مستوى المعايير المحاسبية، وترشيد الانفاق الحكومي، ومحاربة الارهاب والقضاء على الجريمة من خلال رفع قدرة وإمكانات جهاز الامن والشرطة،

4- بناء وتطوير المؤسسات السياسية والعمل على خلق نظام مؤسسي يضمن التنسيق الفاعل بين السلطات ويضمن تداول السلطة وعدم توريثها ويرفع من مستوى جودة الحكم عن طريق وضع دستور شامل يعمل على تنظيم الحياة ويضمن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاساسية لكل أفراد المجتمع الليبي دون مزيد



من إهدار الوقت ولو تطلب ذلك الرجوع الى آخر الدساتير المعمول بها في تاريخ ليبيا ومباشرة العمل به وإجراء التعديلات التي يراها الليبيون مناسبة مستقبلا

المراجع:

أولا/ المراجع باللغة العربية

1. البريكان ،سعود وآخرين ،(وقائع ندوة المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية المنعقدة في 19-20 ديسمبر 2006)،الكلمة الافتتاحية لوزير المالية والصناعة بالإمارات العربية المتحدة ،(ابوظبي ،صندوق النقد العربي).
2. العجلوني ،محمد محمود (المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي ، 10-11 سبتمبر 2013 م) ،أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية في الدول العربية ،تركية.
3. المحجوبي ،خالد علي ،(مؤتمر القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي 3 -4 فبراير 2014 م) ،تطور القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي واستراتيجيات تدعيمها ،(طرابلس، معهد التخطيط).
4. المحجوبي ،خالد علي ،(مؤتمر السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبيا 11-13 ديسمبر 2017) ،تطور الفساد ودوره في عرقلة التنمية المستدامة في ليبيا ،(الخمس، كلية الاقتصاد والتجارة- جامعة المرقب).
5. حواس ،أمين وهواري ، احلام ،(المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 8، سبتمبر 2017) ،المؤسسات كمحدد رئيسي للأداء الاقتصادي للبلدان ،(جامعة المدينة، 122- 152).
6. زرواط، فاطمة الزهراء ،(مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015) ،المؤسسات والنمو الاقتصادي ،(جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 149-152).
7. فاروداكسي، أريستومين، البنك الدولي، تقرير اقتصادي، LY30295، مايو 2006.
8. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الأول، 2008،،الربع الثاني 2006،
9. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، العدد السابع والثلاثون، 1993م، العدد الخامس والخمسون، 2011

ثانيا/المراجع الاجنبية

10. Acemoglu, D, and Robinson, J, (2012), Why Nations Fail: The Origins of Powers, Prosperity, and Poverty, New York, Crown Publishers.
11. CENTRAL BANK OF LIBYA ,(2019) ,<https://cbl.gov.ly/> ,22/05/2019.
12. Easterly, William. (2001), The Elusive Quest for Growth: Economists' Adventures and Misadventures in the Tropics, Cambridge, MA: The MIT Press.
13. Kaufmann, D, and Kraay, A. (2002) "Growth without Governance". The World Bank.
14. Maseland, R, (2013) ,Parasitical cultures? The cultural origins of institutions and development ,Journal of Economic Growth ,Vol 18 , 109-136.
15. World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports, 2007- 2018.
16. WORLD BANK ,DATA ,(2019) , [https://data.worldbank.org/cou - ntry/libya?view=chart](https://data.worldbank.org/country/libya?view=chart) ,30/042019.
17. World Economic Forum ,(2019), <http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report> ,26/05/2019.
18. North, D. (1990). Institutions, Institutional Change, and Economic Performance. New York: Cambridge University Press.



Institutions and their role in economic growth and development in Libya

Dr. Khaled Ali AlAjili Mahjoubi

Faculty of Economics and Political Science / Sabratha University

Summary

This research aims to study the relationship between the quality of institutions and economic growth in Libya; through tracking and examining what occurred at the level of the average per capita income and the level of per capita standard of living on side and the level of progress and development institutions on the other side. In this work we attempted to understand the problem of Libya as a developing country experienced huge regional changes in the past decade.

Indeed, a number of conclusions have been reached, most notably: that the oil wealth ensured an acceptable standard of living for Libyans during the research period, while GNI and GNI per capita and their growth rates fluctuated mainly due to the intentional misconduct in the institutional building.

Keywords: Institutions – Growth - Development – Libya.